

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحقيقه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الأميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي والجماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لألف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبته الساحقة) هو أيضاً، بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتحركات ضدها وضد مصالحها. و«المارينز» الأميركي هو «المخلص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللمعان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يريده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

وإذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعتها» الجديدة، ستكون عرضة للانهدام والزوال، ولن يمنع شيء على الإطلاق عودة موجة العداة لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و«رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الرهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و«الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن، ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتربح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيجيء ذكره، لكنها تربح في لبنان استعداداً منذ الآن — رسمياً وشعبياً — لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن مالم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية، من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الأخرين التي أنشأتها إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيعني — إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أممي أو ما شابهه — وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد قوات الانتشار السريع في المنطقة، كما سيعني أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدى وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.